أَلمَنْهَجُ التَّأويلِيُّ
في نَظَرِيَّةِ الجَرْيِ وَالتَّطْبيقِ في القُرآنِ الكَرِيمِ
(قِراءَةٌ في التَّفْسِير)

م.م. خليل إبراهيم الشوكي
جامعة ميسان - كلية القانون

يخوض البحث في نطاق المنهج التدبُّريِّ للقرآن الكريم والذي لا يفسر الآيات بمعناها العام أو اللغوي أو سبب النزول وانما يعطي الآية كلَّ الدلالات التي يجري فيها المعنى عبر كل العصور والأزمنة. فالباحث يضرب لذلك أمثلة من مصاديق تطبيق آية كريمة ما نزلت في موقف معين، على حالة استجدت في يوم الناس هذا وكأن الآية الكريمة نزلت بشأنها. ويتكون البحث من مقدمة ومباحث وخاتمة.

فحوى البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

غير خفي على الباحث الحصيف، في مجال العلوم القرآنية، أهمية دراسة المادة التفسيرية الداخلة في التفاسير الروائية، بعد امتزاجها بالتفاسير القديمة الممتلئة بالخرافات والنصوص التاريخية المقتبسة من الفكر والتراث اليهوديين، وقد اتفق علماء الفريقين على كثرة الإسرائيليات التي تسربت إليها، فقد تطرق ابن خلدون (م ٨٠٨هـ) لمدى حجم تلك الإسرائيليات التي تسللت إلى التفاسير الروائية، بعد أن تعرض لأسباب اجتياحها لعلمي الحديث والتفسير، قائلاً :«غصت التفاسير بأقاويل أهل الكتاب، وقد تغافل المفسرون عن هذا الأمر فملأوا تفاسيرهم بهذه الأقاويل التي سربها أتباع التوراة»[١]. وقد أورده العلامة الطباطبائي في هذا الشأن؛ حيث قال: «إن انسراب الإسرائيليات وما يلحق بها من الموضوعات والمدسوسات بين رواياتنا لا سبيل إلى إنكاره»[٢].

وأبرز أهم التفاسير التي تأثرت بالنمط الأسطوري، تبعاً لأخذهم بقاعدة الأخذ بقول الصحابي، تفسير الطبري والبغوي والقرطبي وابن كثير والبيضاوي والخازن والثعالبي وأبي الفتوح وغيرهم.

أما في القرن الرابع عشر، فقد برزت التفاسير الاجتهادية العقلية، فكان تفسير الرازي، وروح المعاني للآلوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، نموذجاً فريداً يظهر نتاجات المدرسة السنية، كذلك برز هذا النمط في المدرسة الشيعية، مثل تفسير التبيان للشيخ الطوسي (٣٨٥ -٤٦٠هـ)، ومجمع البيان للطبرسي (ت: ٥٤٨هـ)، وقد بلغ هذا التطوّر اوجه في تفسير الميزان للطباطبائي عند الشيعة.

فقد اخذ هذا الاتجاه المتمثل بالنمط الأسطوري بالأفول والانحسار تدريجياً، وراحت اغلب التفاسير تعتمد سبيل الاعتدال في الإفادة من الروايات،

(١) عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة التاريخ، بيروت، دار الفكر، سنة ١٤٠٨هـ، ١ج/ ص٥٥٥.

(٢) محمد حسين الطباطبائي، الميزان، م. س، ١٢/ ١١٢.

وتتعامل معها بوصفها عنصراً مسهماً في التفسير ليس إلا. بل يبدو أن الروايات أخذت بالتراجع إلى الهامش بعد أن كانت في المتن، حتى فقدت قدرتها على التأثير، فمن المفسرين من لا يلتزم برؤاه التفسيرية بمفاد الروايات، على الرغم من ذكره لها، ومنهم من يكتفي بنقل الروايات في الأبواب غير التفسيرية، كفضائل السور وشأن النزول، أو لتعضيد معطى قرآني دلت عليه الآية.

ومن أبرز المفسرين الذي تقيد بأصول التفسير ولم يتعدَّها هو (الطاهر بن عاشور)، الذي رأى أنّ «الناس حول كلام الأقدمين أحد رجلين: رجل معتكف فيما شاده الأقدمون، وآخر آخذ بمعوله في هدم ما مضت عليه القرون، وفي كلتا الحالتين ضر كثير، وهنالك حالة أخرى ينجبر بها الجناح الكسير، وهي أن نعمد إلى ما أشاده الأقدمون فنهذبه ونزيده، وحاشا أن ننقضه أو نبيده»[٣]، والملاحظ أن صاحب «التحرير والتنوير» أظهر منزعاً في التجديد من خلال الدعوة إلى تحرير الفكر الإسلامي من أسر تراكمات عصور الاتِّباع والتقليد الأعمى تبعاً للاساطير والقصص الأسرائيلية.

وينعكس موقف ابن عاشور النقدي المتعلّق بمقولة أعلمية القدامى وأفضليتهم في مجال المعارف التفسيرية على أدائه التفسيري؛ إذ نادراً ما نجده يعتمد حديثاً مأثوراً عن الرسول أو يحيل على نصّ مرويّ عن صحابيّ أو تابعيّ، بل يحاول قصارى جهده أن يفسّر الآية من خلال بنيتها اللغوية وأساليبها البلاغية.

ولعلّ ابن عاشور أراد من خلال هذا الموقف النقديّ الجريء لسلطة القدامى الدينية وهيمنة مرجعية السلف، أن يذكّر بأصوات نادت في مراحل مختلفة من تاريخ الحضارة الإسلاميّة بتحرير الفكر وتنوير عقول المسلمين الملتزمين به وتجاوز وصاية القدامى على النصّ[٤].

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤، ص٧.

(٤) من بين هذه الأصوات: الشوكاني الذي فنّد في كتابه «البدر الطالع بمحاسن من

ولئن بدا ابن عاشور نازعاً إلى التجديد والتأسيس والخروج من بوتقة التفسير اللغوي إلى المصداق الخارجي، في فضاء حضاريّ ندر فيه التأسيس لعلم التفسير، فإنّ الطباطبائي استفاد من تراث شيعيّ[٥] ثريّ في مجال التفسير فكان مستوعباً لمقولات سابقيه مستفيداً من اجتهاداتهم، وبنى تصوّره على التمييز بين أصول التفسير والتفسير نفسه، فأقوال الرسول والأئمة «المعصومين» من بعده لا يندرج ضمن موارد التفسير بل هي تجليات للوحي في مفهومه العام وتفسير له في الآن نفسه، وعلى هذا

بعد القرن السابع»، ج١، ص٢ (المقدمة) النظرية القائلة بأن خير العصور عصر النبوّة ثمّ عصر الصحابة ثمّ عصر التّابعين وتابعيهم... كما هاجم في «إرشاد الفحول» كلّ من يعتبر أقوال الصحابة حجّة كقول النبيّ (مطبعة السّعادة، مصر، تصحيح محمد بن محمد زبارة اليمني ص٢٥٤-٢٥٥).

(٥) أفرزت المدرسة الشيعية الاثنا عشرية عدداً لا يستهان به من التفاسير العربية والفارسية، لعلّ أهمّها:

- تفسير علي بن إبراهيم القمي: وهو من أشهر تفاسير الشيعة، والكتاب مطبوع وصاحبه من مشايخ الشيخ الكليني.
- تفسير العياشي: وصاحبه محمد بن مسعود السمرقندي المعروف بالعيّاشي، وهو فارسي من أصول عربية.
- تفسير النعماني: وصاحبه أبو عبد الله محمد بن إبراهيم النعماني، وكان يكنى عنه أحياناً بابن أبي زينب. وهو من تلامذة الشيخ الكليني.
- تفسير التبيان لأبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي الخراساني، أصبح إمام الشيعة على عهده.
- مجمع البيان للفضل بن الحسن الطبرسي.
- روض الجنان لأبي الفتوح الرازي الطهراني، وهو تفسير فارسي.
- تفسير الصافي للمولى محسن الفيض الكاشاني، من مشاهير علماء الشيعة في القرن الحادي عشر الهجري، أقام مدة بقم في المدرسة المعروفة المنسوبة إليه: (الفيضية) ثم سافر إلى شيراز وقرأ الحديث على السيد ماجد البحراني، والفلسفة والعرفان لدى الحكيم الإلهي صدر المتألهين الشيرازي وصاهره.
- تفسير المولى صدر الدين الشيرازي، ت ١٠٥٠هـ.
- منهج الصادقين: وهو تفسير فارسي طبع في ثلاثة مجلدات كبار في تبريز، وكان إلى فترة قريبة هو التفسير الفارسي الوحيد تقريباً. مؤلفه المرحوم المولى فتح الله الكاشاني من علماء كاشان في المائة العاشرة، وأكثر كتبه بالفارسية منها شرح نهج البلاغة بالفارسية.
- تفسير شبر: لعبد الله شبر المعاصر للشيخ جعفر كاشف الغطاء والمولى الميرزا القمي.

الأساس تناول صاحب «تفسير الميزان» المسألة على ضوء تمثّله -ومن ورائه التمثّل الشيعي الاثني عشري -لطبقات المفسّرين، فاكتفى في مقدّمة «الميزان» بذكر الطبقة الأولى[٦] وهي طبقة الرّيادة من حيث الأهمية ومن حيث الأسبقية الزمنية فصرّح «وقد كانت الطبقة الأولى من مفسري المسلمين جماعة من الصحابة، والمراد بهم غير عليعليه السلام، فإن له وللأئمة من ولده مكانة خاصّة)، وهكذا نلاحظ أن الطباطبائي يؤسّس تصوّره كما هو حال بقية التفاسير الشيعية على ضرورة تمييز «الإمامة» عن «الصحبة» ولذلك استثنى عليّاًه من هذه الطبقة لأنّ أقواله في معاني القرآن لا تصنّف ضمن اجتهادات الصحابة في فهم النصّ، بل هي وجه من وجوه الوحي وتواصل لعصمة النبيّصلى الله عليه وآله في مادة فهم القرآن وإفهامه، ولذلك تجنّب الطباطبائي في كتابه «القرآن في الإسلام» تصنيف علي وأبناءه وأحفاده من أئمة أهل البيتعليهم السلام ضمن الطبقة الأولى من طبقات المفسرين[٧] في المنظومة الشيعية.

(٦) تعمّق الطباطبائي في ذكر بقية الطبقات في كتابه «القرآن في الإسلام» الذي ألّفه بالفارسية وترجمه إلى العربية أحمد الحسيني. وتكفّلت بنشره منظمة الإعلام الإسلامي طهران. وفيه ميّز بين تصنيفين من الطبقات: تصنيف سنّي وآخر شيعي:

- التصنيف السنّي يجعل من الصحابة في الطبقة الأولى والتابعين في الطبقة الثانية وتابعي التابعين في الطبقة الثالثة وأوائل المفسرين في الطبقة الرّابعة...
- التصنيف الشيعي يرى -كما جاء في كتاب القرآن في الإسلام -«أنّ الصحابة والتّابعين كبقية المسلمين لا حجيّة في أقوالهم إلاّ ما ثبت أنّه حديث نبويّ» (ص٧٧).

(٧) اعتمد الطباطبائي في كتابه «القرآن في الإسلام» ثلاث طبقات (ص٧٧ -٧٩).

- الطبقة الأولى: الذين رووا التفسير عن النبيّ وأئمة أهل البيت وأدرجوا أحاديثهم في مؤلّفاتهم المتفرّقة، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال: زارة، محمد بن مسلم، وغيرهم.
- الطبقة الثانية: أوائل المؤلّفين في التفسير من قبيل فرات بن إبراهيم الكوفي، والعياشي، وعلي بن إبراهيم القمي، والنعماني.
- الطبقة الثالثة: أصحاب العلوم المختلفة من قبيل الشريف الرضيّ في تفسير الأدبي والطوسي في تفسيره الكلامي والشيرازي في تفسيره الفلسفي والميبدي الكونابادي في تفسير الصوفي، والفيض الكاشاني وغيرهم (ص ٧٩).

يذكر أنّ العلامة الطباطبائي قد استفاد من هذه الأرجحية والتفاضل أن يعطي لأهل البيت عليهم السلام مكانتهم السامية التي ارتضاه الله لهم، فاستنتج تبعاً لدراسات معمّقة في تأريخ القرآن، نظرية جديدة انبثق بها تفسيره عن سائر تفاسير الشيعة وإن كانت هناك محاولات جادة سبقته طرحت ضمن هذا السياق، إلا أن الطباطبائي افصح بها وعنونها بعنوان نظرية «الجري والانطباق» كاسراً بذلك عقدة اختراق النص وكشف مدلولاته، التي توارت خلف زاوية النظر المختلفة للنص، مستنتجاً بوجود لغةٍ رمزيّةٍ في النصّ القرآنيّ، مفادها أن هناك الفاظاً ومقاصداً أرادها الجليل في كتابه الكريم أن لا تكون أسيرة قضبان أسباب النزول، وإنما هناك حركة سيالة للنص من دون الحاجة إلى التمرّد على نواميس الآية. وهذا مانصطلح عليه بنظرية (البطون) التي تساهم إلى حد كبير في توفير الوسائل التطبيقية بعد طرح النص القرآني، هذه الرؤية تستند إلى التجربة البشرية في قراءة النص الديني؛ ومدى انسجامها مع التطبيقات الخارجية الحاكية لفحوى النص، والتي تؤكد أن النصّ الديني تبعاً للتطور الدلالي للغة يجعل النص قابلاً للاستنطاق.

جدير ذكره أَنَّ هذه النَّظريَّة التي تجاذبتها أقلام العلماء والمفسرين بالجذب والطرد، لم تكن -للوهلة الأُولى تفسيراً بالمعنى المتعارف عند العلامة الطباطبائي وسائر علماء التفسير، وإنما هي مصاديق حقيقة فعلية لا تدخل من باب المجاز والكناية، وتحصل دائماً في الآيات ذات السبب والأخرى التي نزلت من غير سبب للنزول.

إلا أنَّ من المؤسف أن هناك كلاماً يثار من هنا وهناك يوجب علينا أنْ نضع هذه النَّظريَّة تحت مجهر البحث والتَّمحيص؛ ليظهر لنا صِحَّتها من سقمها، وضوابطها وحدودها.

ومن هذا المنطلق كان هذا البحث، الذي يعدّ إثارةً في هذا الميدان، وليس بحثاً تفصيلياً يلمُّ بجميع أبعاده وخصائصه.

وقد انتظم البحث في ثلاثة مباحث، وفي كل مبحث تنطوي تحته عدة مطالب.

المبحث الأول: مباحث تمهيدية

المطلب الأول:

مباحث لغوية واصطلاحية

الجري لغة: بمعنى السيلان، وهو خلاف الوقف والسكون[٨]. ولا يبعد أن يكون فيه معنى السيلان أي بمعنى جريان الماء وسيلانه حيث أن جريان الماء يحوي الحركة المستمرة والدائمة، ومنه ما يقال: صدقة جارية.

الجري اصطلاحاً:

قال العلامة في الميزان معرفاً المعنى الاصطلاحي للجري :انطباق الكلام بمعناه على المصداق كانطباق قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾[سورة التوبة: ١٢٠]، على كل طائفة من المؤمنين الموجودين في الأعصار المتأخرة عن زمان نزول الآية، وهذا نوع من الانطباق، وكانطباق آيات الجهاد على جهاد النفس، وانطباق آيات المنافقين على الفاسقين من المؤمنين، وهذا نوع آخر من الانطباق أدق من الأول، وكانطباقها وانطباق آيات المذنبين على أهل المراقبة والذكر والحضور في تقصيرهم ومساهلتهم في ذكر الله تعالى، وهذا نوع آخر أدق مما تقدمه، وكانطباقها عليهم في قصورهم الذاتي عن أداء حق الربوبية، وهذا نوع آخر أدق من الجميع.

التَّطبيق لغة: وهو تفعيلٌ من طبق، قال ابن فارس: «الطَّاء والباء والقاف أصلٌ صحيحٌ واحد، وهو يدلُّ على وضع شَيْءٍ مبسوط على مثله حتَّى يغطِّيَه، من ذلك الطّبق. تقول: أطبقتُ الشَّيْء على الشَّيْء، فالأوَّل طبقٌ للثَّاني، وقد تطابقا. ومن هذا قولهم: أطبق النَّاس على كذا، كأنَّ أقوالهم تساوت حتَّى لو صُيِّر أحدهما طِبقاً للآخر لصلح)[٩].

المطلب الثاني:

فهم النص في الإطار المعرفي للإسلام

إذا أفصحنا القول بأزلية القرآن

(٨) المصباح المنير، مادّة: جري.

(٩) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج٣، ص٤٣٩.

الكريم وسرمديته، وأنه المعجز الخالد الذي يمتلك الخاصية الإطلاقية الزمانية والمكانية المستبطنة لكل الحقائق الإلهية ﴿ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلٗا ﴾ .فلا الزمان يؤطرها ولا المكان يحيط بها، وبالتالي فلا يمكن أن نحجم النص ونؤطره في دائرة الزمان والمكان الآني الذي يتقلص عندها العقل والوحي، باعتبارهما من المصادر المعرفية عند الإنسان المسلم، وحتى يتسنّى لنا الوصول إلى الإطار المعرفي في الإسلام، فلابد من رفع الحدود الغامضة بين العقل والوحي، وإشراكهما في معرفة النص القرآني، فنحن لانجزم بأن تكون هناك استقلالية بالاحتكام لأحدهما دون الأخر، فالوحي لوحده لا يصلح أن يكون مصدراً معرفياً كما أن العقل كذلك، وهذا ما نقصده من رفع الحدود الغامضة والخروج بقاسم مشترك يشمل كلا المصدرين في حقيقة واحدة، ولا نجد وجوداً خارجياً متحققاً إلا في العقل المستبصر ببصائر الوحي، أي العقل الذي يذكو وينمو ويتكامل بالوحي، ويخرج عن الأطر الضيقة التي تحاول أن تربط النص بسبب النزول، فيكون أسير البرهة الزمانية والمساحة المكانية، ولابد من الإيمان بشمولية النص وهيمنته على حركة الزمان والمكان دون أن يتأثر بها، فيكون النص بمثابة النور الذي يزيح الظلمة والعتمة، ويكشف عن أيدلوجية جديدة تتحرك ضمن الأطر القرآنية التي تظهر أناقة وجمالية النص القرآني، قال تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا ﴾. هذه الأيدلوجية يمكن أن نسميها بنظرية (الجري والانطباق).

فالفكر الجديد لابد أن ينأى بنفسه عن التصورات الجزئية والمصاديق المحدودة التي تؤطرها وحدة الزمان والمكان، وأن ينطلق ليؤسس لقيم كلية صالحة لكل زمان ومكان، فالذين تشبثوا بمركزية التاريخ تصوروا الإسلام رؤى محدودة، قد تجسدت في شكل صور مثالية لسلف الأمة، بعد أن أعطوا القدسية لأشخاص تبعاً

لرواية الخيرية[١٠] التي تربط مصيرها بمن صحب رسول الله ﷺ، وبذلك ابتعدوا عن الإسلام في الوقت الذي ابتعدوا فيه عن الواقع، ومن هنا عاشوا حالة من الانفصام بين قدسية التاريخ وانحراف الواقع[١١]، فما كان إلا الكفر به ومقاطعته، يقول نصر حامد أبو زيد: «إن الخطأ الجوهري في موقف أهل السنّة قديماً وحديثاً هو النظر إلى حركة التاريخ وتطور الزمن بوصفها حركة نحو الأسوأ على جميع المستويات، ولذلك يحاولون ربط معنى النص ودلالته بالعصر الذهبي، عصر النبوة والرسالة ونزول الوحي متناسين أنهم في ذلك يؤكدون زمانية الوحي لا من حيث تكوُّن النص وتشكُّله فقط، بل من حيث دلالته ومغزاه كذلك، وليس هذا مجرد خطأ (مفهومي) ولكنه تعبير عن موقف إيديولوجي من الواقع، موقف يساند التخلف ويقف ضد التقدم والحركة»[١٢].

أما الذين تشبثوا بالحاضر، فلم ينظروا إلا إلى إسلام المركزية التاريخية، ولذا تطرفوا في رفضه متشبثين بقيم جديدة تفرضها ضرورة الحياة العصرية، كالعصرنة والحداثة، فهؤلاء، ففي الوقت الذي أمنوا فيه بقيم حداثوية جديدة يكونون قد ابتعدوا عن قيم إسلامية أصيلة، وكلا القولين له وجود في الجدل الثقافي بين العلمانيين والتيارات الإسلامية الراديكالية أو التقليدية.

وبين الماضي والحاضر تكون لنا انطلاقة جديدة في فهم النص الديني، وفقاً لبصائر الوحي، الذي يتيح لنا الخاصية الإشراقية في امتلاك الحرية الحركية للواقع بكل مكوناته في أفق عقلي يستوعب كل خصوصيات المرحلة، وفي هذه الحالة لا بد أن تكون

(١٠) خير الناس قرني ثمّ الذين يلونهم، فتح الباري في شرح صحيح البخاري ٧: ٦ باب فضائل أصحاب النبي، صحيح مسلم بشرح النووي ٨: ٨٤-٨٥.

(١١) النص الديني بين تجاذبات الماضي والحاضر، معتصم سيد أحمد، مجلة البصائر، العدد (٣٧ السنة ١٦- ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

(١٢) حامد أبو زيد، مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن.

تلك البصائر.. القيم.. السنن.. الحِكم.. واضحة ومترتبة في شكلها الهرمي لكي تتحقق مركزيتها ويصح الرجوع إليها، وهذا ما لم تهتم به المنهجيات التفسيرية والتأويلية.

المطلب الثالث:

الجري والانطباق وأسباب النزول:

قبل الدخول في معرفة كنه نظرية (الجري والتطبيق) وأسباب النزول، حري بنا أن ننوه بأن القرآن الكريم كتاب هداية وبصيرة، ولم يكن في حد ذاته كتاباً تاريخياً تسرد فيه أحداث ووقائع قد أسدل التأريخ عليها ستاره، أو وصفاً لأخلاقيات الأمم السالفة ووصمها بالكفر والفسوق، أو مدحها بصفة الإيمان، وإن كان ذلك واحداً من أغراضه فلا يتعدَّى كونه غرضاً ثانوياً، وأما الغرض الجوهري فهو اعتماد ذلك الحكم أو التوصيف أو تلك الوقائع وسائلَ للتبصير والهداية. فكثير ما نقرأ عن حال الانحراف الذي يصيب النفس الإنسانية عن خطها الفطري السليم، بسبب اختلال توازنها، واضطراب محفزاتها وغاياتها، ولم تخضع لعملية معالجة وتطهير، فإنها تصاب بحالة مرضية مستعصية، فتجنح للانحراف بدل الاستقامة، وللتفريط بدل الاعتدال.. فتطغى عليها النوازع الشهوانية، والاندفاعات البهيمية، كالأنانية الميتة، والكبرياء والحسد الناجم عن الشعور بالنقص، فتقع تحت طائلة العذاب الإلهي، وقد استعرض القرآن كثيراً من لشخصيات التي تعرضت للانحراف، واهتمّ بتحليل تركيبها، وكشف أعماقها السوداء، لكي يعرف الإنسان سبب ضلاله ومعصيته، ونموذجاً على ذلك (بلعم بن باعورا) فقال تعالى: ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَث أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ﴾ ولم يكن الأمر منحصراً بالأفراد، بل اتسع حتى شمل الأمم التي تشذ عن جادة الصواب، وقد استعرض القرآن الكريم

نماذج لبعض الأمم التي سبقت الإسلام وكيف أنها كانت ذات حضارة عريقة، ولكن للسلوك الاجتماعي المنحرف الذي وصلت إليه، كانت نهايتها أن صب عليها العذاب الأليم نتيجةَ ذلك السلوك، لتكون عبرة لمن يسلك ذلك الطريق المنحرف، إلا أن تثوب إلى رشدها وتسعى من أجل التغيير لواقعها كما حصل لقوم يونس عليه السلام.

فحينما يُحذِّر القرآن مثلاً من المنافقين المعاصرين لزمن النص بعد التوصيف لخصوصياتهم النفسية والسلوكية فإنَّ غرضه هو التحذير من كلِّ فئةٍ تجد الخصوصيات، في كل زمان ومكان، بغض النظر عن انتمائها الروحي والعقيدي، فإنَّ كلَّ فئة متَّصفة بتلك الخصوصيات، مقصودة بذلك الخطاب ونستطيع أن نُسقط عليها عنوان النفاق والانحراف.

فنظرية (الجري والتطبيق) مفادها يكمن في إسقاط وتطبيق مفاد آيةٍ من آيات القرآن نزلت في شأنٍ من الشؤون على شأنٍ آخر لم يكن قد وقع في عصر النص أو لم يكن منشأً للنزول ولكنه واجدٌ الخصوصيات التي اقتضت نزول الآية في ذلك الشأن نفسها.

وهذا عين ما قاله الأصوليون من أن (الوارد لا يخصص المورد)[١٣] و (أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)[١٤].

فمن الضروري أن نميز عند التفسير بين سبب النزول وبين الجري والانطباق وبين علة التشريع.

فأما أسباب التنزيل: فقد أُطلقت مفردة التنزيل في بعض الروايات على

(١٣) أنظر الحاشية على القوانين، مرتضى الأنصاري (ت ١٢٨١هـ)، تحقيق لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، مطبعة باقري، قم المقدسة، نشر الأمانة العامة للمؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصاري، ط ١، ١٤١٥هـ، ص١٥٢، وأيضاً المحكم في أصول الفقه، محمد سعيد الحكيم، مطبعة جاويد، مؤسسة المنار، ط، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م، ج٣، ص٥٧. وج ٦، ص٤٠٧.

(١٤) أنظر إفاضة العوائد تعليق على درر الفوائد، محمد رضا الگلپايگاني، نشر دار القرآن الكريم، مطبعة مهر، قم المقدسة، ط١، ١٤١٠ هـ، ج ١، ص٣٦٧.

ألفاظ القرآن الكريم، لأن معاني القرآن لا تقرأ ولا تتلى، كما في الرواية المرويّة عن فميثم التمّار قال: «إني قرأت تنزيله على أمير المؤمنين عليه السلام وعلّمني تأويله»[١٥].

فأسباب النزول جاءت لكي تعالج إن كانت هناك مشكلة حاضرة -سواء أكانت حادثة أُبهم أمرُها، أمْ مسألة خفِيَ وجه صوابها، أو واقعة ضلّ سبيل مَخرجِها-فنزلت الآية لتعالج شأنها وتضع حلاً لمشكلتها.

فهي ليست في حقيقتها وواقعها سوى مناسبات استدعت نزول الآية في وقتٍ ما وظرف خاص وفي الغالب فإن الآيات النازلة في مناسبات خاصة كانت تؤسس لقاعدة عامة أو لحكم كلي أو يبيّن حقيقة علمية، وهذا يعني أن النازل من القران في تلك المناسبات لا يختص بذلك المورد أو تلك المناسبة، وعليه فإن شأن النزول لا يلعب دوراً في تخصيص ما نزل عاماً وتقييد ما نزل مطلقاً.

فآية الظهار مثلاً نزلت بمناسبة مظاهرة (أوس بن الصامت) لزوجته (خولة بنت ثعلبة)، كما في رواية أو في غيرهما في رواية أخرى، إلاّ أن حكم الظهار الذي تضمنته الآية لا يختص بهما ولكنه يجري في كل حالة مشابهة إلى يوم القيامة، ومثلها آية السرقة والزنا والقذف والحجاب واللعان.

ومقابل هذا الاستعمال لمفردة التنزيل، يكون التأويل، أي المعنى ومدلول اللفظ سواء أكان مدلولاً مطابقياً، التزامياً أم تضمنياً.

وما يؤيِّد هذا المعنى من التأويل الروايات التالية :قال معاوية لابن عباس: إنَّا قد كتبنا في الآفاق ننهى عن ذكر مناقب علي وأهل بيته فكفَّ لسانك.

فقال: يا معاوية!. أتنهانا عن قراءة القرآن؟. قال: لا.

قال: أفتنهانا عن تأويله؟. قال: نعم.

قال: فنقرأه ولا نسأل عمَّا عنى الله به!. ثمَّ قال: فأيّها أوجب علينا قراءته أو العمل به؟. قال: العمل به. قال: كيف نعمل به ولا نعلم ما عنى الله؟.»[١٦].

(١٥) المجلسي، بحار الأنوار، ج ٤٢، ص١٢٨.

(١٦) الاحتجاج: ج ٢ ص١٥ ط نجف. والبحار: ج٤٤ ص١٢٤ ونقل صدره

ففي هذا الخبر المراد من قوله: (ما عنى الله به)، تأويل القرآن الكريم.

وفي رواية أخرى عن حذيفة بن اليمان قال: «إنَّ النبيﷺ في يوم الغدير قال: أيّها الناس من كنت مولاه فهذا علي مولاه، فقال رجل من عرض المسجد: يا رسول الله ما تأويل هذا؟. فقال: «من كنت نبيه فهذا علي أميره»[١٧].

ومن الواضح أنّ مراد السائل كان حول مراد النبيّﷺ من كلمة مولى.

وأما علة التشريع: فهي ما شرع الحكم من اجله: كعلة الاسكار في تحريم الخمر.

ومما ينبغي التعريف به في هذا المبحث هو أن أسباب النزول هي حوادث تاريخية، وان رواية هذه الحادثة وصلت إلينا عن طريق الرواة، ولابد لنا قبل قبول الخبر من التوثق من ناقله، لاسيما وان يد التحريف قد امتدت إلى هذه المسالة الخطيرة من تشخيص الحقائق، وبيان معاني القرآن، ومصاديق المعنى في المجتمع الإنساني.

ومن هنا تردد جملة من المفسرين في قبولها والتجأوا في قولها إلى قرائن من القرآن أو غيره تؤيدها ورفضوا غيرها. يقول السيد رشيد رضا في فاتحة تفسير المنار: وأمّا الروايات المأثورة عن النبيﷺ وأصحابه وعلماء التابعين في التفسير فمنها ما هو ضروري أيضاً، لأن ما صح من المرفوع لا يقدم عليه شيء، ويليه ما صح عن علماء الصحابة مما يتعلق بالمعاني اللغوية أو عمل عصرهم، والصحيح من هذا وذاك قليل، وأكثر التفسير بالمأثور قد سرى إلى الرواة من زنادقة اليهود والفرس ومسلمة أهل الكتاب.

وبعد، فإذ قد عرفت قيمة ما أُسند من روايات أسباب النزول الواردة في أهمّ الكتُب الحديثية، فكيف بالمقطوع، والمرسَل، والمجهول... وقد صحّ كلام الإمام أحمد: ثلاثة ليس لها أصل معتمَد: المغازي، والملاحم، والتفسير.

ونظراً لفقدان أكثر ما يروى في

في البحار ج ٨ ص٥٣٤ ط الكمباني عن الكشف عن الموفقيات.

(١٧) إثبات الهداة ٢/ ١٧٠.

أسباب النزول للسند المعتبر أو غيره من شروط القبول فلا يمكن الاعتماد عليها، وبذلك تقل أهمية دراسة أسباب النزول.

ومع ذلك فهي لا تخصص العام ولا تقيد المطلق، فتسميتها بمناسبات النزول أو شأن النزول أولى من تسميتها بالأسباب.

لذلك فأن تطبيق قاعدة الجري والانطباق في رواية الفُضَيل بن يسار الذي يسأل الإمام أبا جعفر الباقر عليه السلام عن الحديث المعروف: (ما في القرآن آية إلاّ ولَها ظَهْر وبطْن، فقال عليه السلام: ظهْره تنزيله وبطْنه تأويله، منه ما قد مضى ومنه ما لم يكن، يجري كما تجري الشمس والقمر)[18].

في تفسير العياشي عن عبد الرحيم القصير قال: كنت يوماً من الأيام عند أبي جعفر عليه السلام فقال: «يا عبد الرحيم قلت: لبيك، قال: قول الله ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ إذ قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (أنا المنذر وعلي الهاد ومن الهاد اليوم)؟. قال: فسكت طويلاً ثم رفعت رأسي فقلت: جعلت فداك هي فيكم توارثونها رجل فرجل حتى انتهت إليك، فأنت جعلت فداك الهاد، قال: صدقت يا عبد الرحيم، إن القرآن حي لا يموت، والآية حية لا تموت، فلو كانت الآية إذا نزلت في الأقوام ماتوا فمات القرآن، ولكن هي جارية في الباقين كما جرت في الماضين[19]).

إنّ هذه الروايات وغيرها تؤكّد حقيقة قرآنيّة قد أسّستها المضامين القرآنيّة العالية، وهي أنّ القرآن بسوره وآياته وكلماته غير مقيّد بزمن دون آخر، فدائرة الانطباق غير مغلقة على مصداق معيّن، وإن كان من الممكن أن يكون المصداق الأوّل هو البارز إمّا لحكمة قرآنيّة أو نتيجة الاستئناس به،

(١٨) تفسير العياشي، تأليف: الشيخ أبي النضر محمّد بن مسعود العياشي، المتوفّى نحو٣٢٠ هـ، تحقيق: قسم الدراسات الإسلاميّة، مؤسّسة البعثة، قم: ج١ ص٨٦.

(١٩) تفسير العياشي، تصحيح وتحقيق وتعليق، هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران، ج٢، ص٢١٣.

فيحصل بذلك نوع من التبادر الذي لا يفي بإغلاق دائرة الانطباق على موارد ومصاديق أخرى.

والحقيقة أن مجموع تلك الروايات التي تعاطت مع النص القرآني بهذا الأسلوب يعد ثروة قرآنية ضخمة، ويمكن أن نتوصل من خلالها إلى حل الإشكالية الكبيرة التي تطرح اليوم في علم الكلام الجديد وهي إشكالية (تاريخية النص القرآني أو صلاحيته عبر الزمان والمكان).

حيث انقسم الباحثون في القرآن الكريم على اتجاهين رئيسين في هذه المسألة:

الاتجاه الأول: هو الاتجاه الذي يؤمن بخلود النص القرآني وصلاحيته لكل زمان ومكان وتعاليه على الظروف التاريخية التي نزل بها، وهذا هو الاتجاه السائد بين المسلمين على اختلاف مذاهبهم وفرقهم.

الاتجاه الثاني: هو الاتجاه الذي يعتقد بتاريخية القرآن ومحدوديته وتأثره بالظروف التاريخية التي نزل بها، وهذا هو الاتجاه الذي يعتقد به غالبية دعاةالحداثة وفي مقدمتهم محمد أركون ومحمد عابد الجابري ونصر حامد أبو زيد وعبد الكريم سروش وغيرهم.

وهناك اتجاه ثالث ينتمي إليه الأستاذ نيازي ومن تبعه وهو ما نعبر عنه بـ(الاتجاه التبعيضي).

هذا الاتجاه يفهم منه أن هناك من يقول بتاريخية بعض النصوص القرآنية وعدم سريانها زمانياً بعد زمن الرسول ﷺ وهي ما أطلق عليها الآيات المحكمات، وسريان باقي الآيات (المتشابهات) زمانياً على الأزمنة التالية على عصر الرسول ﷺ، ومعنى هذا أن هذه النظرية جمعت بين النظريتين التقليديتين أحدهما تقول بسريان النص القرآني دون محاولة تأويله والأخرى تقول بتاريخية النص القرآني.

وعندما نتأمل في روايات الجري والانطباق السابقة نستنتج نتيجتين غاية في الأهمية:

النتيجة الأولى: نجد أن هذه الإشكالية ليست جديدة، وأنها كانت

مطروحة في عصر الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام.

نعم لم تكن هذه الإشكالية تطرح بالعنوان الذي تطرح به اليوم، وإنما كانت تطرح بعنوان (حياة القرآن أو موته)، وهذا نستنتجه من بعض النصوص السابقة كقول الإمام الباقر عليه السلام «أنَّ القرآن حي لا يموت، والآية حية لا تموت»، وقول الإمام الصادق عليه السلام «إن القرآن حي لم يمت» وهو أشد دلالة من النص السابق في كون الإشكالية كانت مطروحة في تلك الحقبة، فإن قوله «حي لم يمت» كاشف عن وجود طرف آخر قد أعلن عن موت القرآن.

النتيجة الثانية: إنّ الحقيقة القرآنيّة التي تؤسّسها المضامين القرآنيّة العالية والتي تؤكّدها السُنّة الشريفة وهي -كما أشرنا -استمرار دائرة الانطباق في كلّ عصر وزمان، هي بمعنى أنّ المصاديق البارزة للنصّ القرآني لا تغلق دائرة الانطباق وأنّ المصاديق اللاحقة لا تدخل من باب المجاز وإنّما هي مصاديق حقيقيّة فعليّة.

وبهذا المعنى نقرّب صورة الانطباق المستمرّ وعدم انغلاق الدائرة المصداقيّة وإن تفاوتت درجات المنطبق عليه.

وبذلك يتأكد لنا أن القرآن الكريم ما دام قد جاء هادياً للإنسان مُعرِّفاً بحقيقته راسماً له طريقي الهداية والضلال مبيِّناً له كلّ ذلك، وماله وما عليه، وما دام الأمر كذلك فهو بنفس هذه البيانيّة يكون قد حكى أحوال السابقين وأحوال اللاحقين، وكلٌّ بحسبه.

فيظهر ممّا تقدّم ووفقاً للمنهجة القرآنيّة: أنّ الإنسان في كلّ آن ومكان مقصود في الخطابات القرآنيّة الواصلة إليه، وما دام كذلك فإنّه لابدّ أن يكون مصداقاً داخلاً في حريم جملة من النصوص القرآنيّة، ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [سورة الإنسان: ٣]، وبذلك يتعيّن علينا أن نقرأ القرآن بصورة جادّة على نحو التنزيل الفعلي على كلّ واحد منّا ليرى موضعه ومرتبته.

إنّ عدم انحصار دائرة الانطباق في كلّ سورة وآية وكلمة، هو الحقيقة

القرآنيّة الراسخة التي لا ينبغي التنصّل عنها أبداً، ولعلّ هذه الانطباقيّة المفتوحة هي المشار إليها بقول أمير المؤمنين عليه السلام: «وإنّ القرآن ظاهره أنيق وباطنه عميق، لا تفنى عجائبه ولا تنقضي غرائبه ولا تنكشف الظلمات إلاّ به[٢٠]».

جدير ذكره أنّ عدم انحصار دائرة الانطباق في النصّ القرآني زمانيّاً، ينسجم تماماً مع دعوى كون النصّ القرآني مأخوذاً بنحو القضيّة الحقيقيّة لا الخارجيّة أو الشخصيّة.

ولا يخفى على المتخصّص أيضاً انطباق ذلك تماماً مع القاعدة الأصوليّة القائلة بأنّ (خصوص المورد لا يخصّص الوارد)، وإلاّ للزم صدور أحكام -في مجال الشريعة -بعدد الحوادث الواقعة من كلّ فرد لا بحسب الوقائع المفترضة ابتداءً في عالم الثبوت.

فأخذ النصّ الشرعي بنحو القضيّة الحقيقيّة ومفاد القاعدة الأصوليّة يؤكّدان الموقف القرآني في قضيّة مخاطبيّته الشاملة لكلّ إنسان في كلّ زمان ومكان.

فآيات القرآن الكريم بمثابة شمس تشرق كل يوم على واقع جديد فتزوده بدفء الحياة ونور الهدى، و من هنا فان القرآن يبقى مهيمناً على الحياة مهما اختلفت الظروف و تغيرت الأزمان.

وبهذه الكيفية نتمكن من مشافهة القرآن ومكاشفته فتزال تلك الاستار والحجب، وتضمحل المسافات الزمانية، ونقترب من كوة الضياء الإلهي حتى تلامس أياته شغاف القلوب، وحينها يكون القرآن أمام لحياة الأحياء، و يكون النص بمثابة النور الذي يكشف المجاهيل، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا ﴾، والنور يشرق على المتغيرات التي تتحرك تحته من دون أن تؤثر في إشراقه .في الحديث عن رجل سأل الإمام الصادق عليه السلام: (ما بال القرآن لا يزداد على النشر والدرس الا غضاضة؟.).

فقال عليه السلام: (لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يُنْزِلْهُ لِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ وَ لَا لِنَاسٍ دُونَ نَاسٍ فَهُوَ فِي

(٢٠) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، نشر دار إحياء الكتب العربيّة: ج١ ص٢٨٨.

كُلِّ زَمَانٍ جَدِيدٌ وَ عِنْدَ كُلِّ قَـوْمٍ غَضٌّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

المبحث الثاني

شبهات مثارة حول نظرية الجري والتطبيق

المطلب الأول

اتهام النقد التفسيري لدى الشيعة

وفيه عدة شبهات:

١. إن القرآن كتاباً حزبي يختص بأهل البيت:

المطالع لكثير من الكتب والبحوث التي تصدر بين الفينة والأخرى أن هناك عقداً أيدلوجية نشأت نتيجة جمود وتكدس منهجي، أو تأصيل مصلحي، لتمرير مفاهيم، أو لشرعنة مواقف، عملت الأيام على تحجيره، حتى تركت آثاره على مبادئ المنهج التفسيري للقرآن الكريم، وحصره في زمن التجربة الأولى، متناسين أنّ هناك كثيراً من المعاني القرآنية لم يتمّ الالتفات إليها إلّا بتطوّر العلوم البشريّة، الشاملة للعلوم الدينية والطبيعية والإنسانية، وهذا الأمر لايتم بالسرعة الفائقة، بل لابد من تأمل وتنقيب في السفر التأريخي[٢١].

أصحاب هذه النظرية وجهوا سهامهم في نقد المنهج التفسيريّ لدى الشيعة ليتَّهموهم بالخروج عن أسلوب اللغة في فهم النصّ، فيذكر محمد حسين

(٢١) بل اكثر من ذلك، فنحن كلما تعمقنا في أعماق القرآن الكريم وبحثنا واستنتجنا، نكون لا زلنا نغترف من شاطئ بحره المتلاطم الأمواج، فعلى الرغم من الأفاق الممتدة التي تشقها هذه الرؤية، على النحو الذي يجعل القرآن قادرا على امتصاص عناصر المعاصرة في كل زمن وتحقيق عصريته في كل وقت بل في كل لحظة، فإنها مع ذلك تومى إلى معنى كبير يفيد أن القرآن يأتي بكرا يوم القيامة لم تستنفده النظريات والرؤى والأفكار والمناهج والتفاسير، ولم تبله العصور ولم تخلقه الأزمنة، بل تراه يعلو فوق الأزمنة والعصور ويسمو عليها، لكن لا على نحو القطيعة والانفصال، وإنما من خلال الاستنفاد والتجاوز .فكتاب الله يستوعب في كل عصر متغيرات عصره وما يبلغه مستوى الإدراك العقلي للإنسانية من نمو وما تحققه اطر الحياة من ازدهار، عبر التفاعل مع الإنسان والالتحام مع الحياة، ثم يتخطى ذلك ويتجاوزه لما بعده ليبقى متدفقاً بالمعاني منتجاً ما لا ينتهي من المفاهيم والقراءات، ثم يأتي يوم القيامة بكراً.

الذهبيّ التالي: «لأنّ الباطن الذي أشار إليه الحديث وقال به جمهور المفسّرين هو عبارة عن التأويل الذي يحتمله اللفظ القرآنيّ ويُمكن أن يكون من مدلولاته، أمّا الباطن الذي يقول به الشيعة فشيء يتّفق مع أذواقهم ومشاربهم وليس من اللفظ القرآني الكريم ما يدلُّ عليه ولو بالإشارة»[٢٢].

وأما الدكتور أحمد محمود صبحي في كتابه «نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية» يقترح على علماء الشيعة أن ينقّحوا تفاسيرهم لكتاب الله من تلك الروايات ويقول: أوّلها تفسير علي بن إبراهيم القمي الذي جعل من القرآن كتاباً حزبياً كأنّه نزل للشيعة وحدهم.

وأمَّا محمد أبو زهرة فيقول: «يدّعي بعض فرق الشيعة أنَّ للقرآن ظهراً وباطناً. وأنّ الباطن له باطن حتَّى يصل العدد إلى سبعة بواطن، وأنّ معرفة القرآن معرفة صحيحة كاملة لا تكون إلا بمعرفة هذه البواطن، وليس علمها عند كلِّ إنسان بل أولي العلم بالبواطن كلها الإمام المعصوم. والأصل أنّ علم هذه البواطن كلها عند النبيﷺ وقد أودعها من بعده علي بن أبي طالبؑ وعليّ أودعها عند موته الإمام من بعده، وهكذا توالت النفوس في أخذ هذه الوديعة إماماً عن إمام حتّى وصلت إلى الإمام المستور المغيَّب»[٢٣].

ويدَّعي الذهبيّ أنَّ الشيعة ومن خلال منهجهم هذا قد سدّوا باب التفكير في القرآن ومنعوا الناس من الحديث عن معنىً في آيات القرآن غير ما ورد عن أئمّتهم[٢٤].

أما الغزالي: فقد عد هذا من الطامات، حيث قال: (وأما الطامات فيدخلها ما ذكرناه في الشطح، وأمر آخر

(٢٢) الذهبي، محمد حسين، التفسير والمفسرون، ج ٢، ص ٣٢، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٦ هـ. ق؛ وراجع أيضا، العك، خالد بن صالح، أصول التفسير وقواعده، ص٢٤٧ -٢٤٨، بيروت، دار النفائس، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ. ق.

(٢٣) أبو زهرة، محمد، المعجزة الكبرى، القرآن، ص٥٧٤، بيروت، دار الفكر العربي.

(٢٤) الذهبي، التفسير والمفسرون، ج٢، ص٢٧.

يخصها وهو صرف ألفاظ الشرع عن ظواهرها المفهومة إلى أمور باطنة لا يسبق منها إلى الإفهام فائدة، كدأب الباطنية في التأويلات فهذا أيضاً حرام وضرره عظيم، فإن الألفاظ إذا صرفت عن مقتضى ظواهرها بغير اعتصام فيه بنقل عن صاحب الشرع، ومن غير ضرورة تدعو إليه من دليل العقل، اقتضى ذلك بطلان الثقة بالألفاظ وسقط به منفعة كلام الله تعالى)[٢٥].

فنحن حينما نطرح هذه النظرية لا نريد أن نؤسس لمنهج جديد للتفسير نخص به أهل البيت دون غيرهم، ولكن ماذكرنا لا يعدو أكثر من مصداق للآيات الشريفة، ولكنّ هؤلاء كبعض أسلافهم خلطوا بين تطبيق الآية على أوضح مصاديقها وبين نزولها في حقّ واحد من أئمّة أهل البيت، فانّ أكثر ما ورد في ذلك من قبيل التطبيق لا أنّها نزلت في حقّ شخص خاص، وإن كانت هناك آيات نزلت في حقّ الإمام علي هبالخصوص، ومع ذلك فأكثر ما يتراءى فيها الفكر السلفي وهو يصب جام غضبه على من هو أهل للخطاب القرآني، ونحن في هذا المقام نشير لا على نحو الإجمال وإنما بما يتناسب ومقتضيات البحث على بعض الروايات التي تشير من قريب إلى أمير المؤمنين عليه السلام، على أنّ الروايات الواردة في ذلك المجال على قسمين:

١. ما يتضمّن أسباب النزول و يبيّن أنّ الآية حسب النصوص الروائية نزلت في حقّ شخص خاصّ كما هو الحال في غير واحد من الآيات الواردة في حقّ الإمام كـ«آية الإكمال» و «آية التبليغ» و «آية الولاية» إلى غير ذلك من الآيات التي اعترف المحدّثون والمفسّرون بنزولها في حقّ الإمام، فنقل ما يدعم ذلك لا يكون دليلاً على الطائفية لو لم يكن دليلاً على البخوع بالحقيقة وخضوعاً أمام الحقّ.

٢. ما يتضمّن الجري والتطبيق لا بمعنى أنّ الآية وردت في حقّ فرد خاصّ،

(٢٥) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، فهد بن عبد الرحمن، طبع في المملكة العربية السعودية، سنة ١٩٨٦م.

بل الآية على معناها العامّ، ولكن الرواية تشير إلى مصداقها المثالي الذي هو أكمل المصاديق، وليس هذا بعيداً عن طبيعة القرآن، بل بما أنّ القرآن كتاب الآجيال والقرون، يقتضي صحّة ذلك الجري والتطبيق، فانّ القرآن كما عرّفه الإمام أبو جعفر محمد الباقر عليه السلام (حي لا يموت والآية حيّة لا تموت، فلو كانت الآية إذا نزلت في الأقوام وماتوا؛ ماتت الآية و مات القرآن. فالآية جارية في الباقين كما جرت في الماضين)[٢٦].

ولأجل إيقاف القارئ على الفرق بين التفسير والتطبيق نأتي ببعض ما ورد في كتب أهل السنّة حول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام. قال سبحانه: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [سورة الرعد: ٧].

قال جلال الدين السيوطي في الدر المنثور: أخرج ابن جرير و ابن مردويه وأبو نعيم في المعرفة والديلمي وابن عساكر و ابن النجّار، قال: لمّا نزلت ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ وضع رسول الله صلى الله عليه وآله يده على صدره فقال: أنا المنذر وأومأ بيده إلى منكب عليّ رضي الله عنه فقال: «أنت الهادي يا علي، بك يهتدي المهتدون من بعدي»[٢٧].

وقال: وأخرج ابن مردويه عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه سمعت رسول الله يقول: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ﴾ ووضع يده على صدر نفسه، ثمّ وضعها على صدر علي و يقول: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[٢٨].

ولا يشكّ أحد أنّ علياً من المصاديق الجليّة الكاملة لقوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، و ليس مصداقاً منحصراً فيه، وكان تفسير النبي صلى الله عليه وآله الآية بعلي من باب الجري والتطبيق، وبإراءة فرد مثالي يفوق جميع

(٢٦) مرآة الأنوار (أبوالحسن الفتوني): ٢.

(٢٧) تفسير الطبري ج: ١٣ ص: ١٠٨ ذكر من قال ذلك حدثنا أحمد بن يحيى الصوفي قال ثنا الحسن بن الحسين الأنصاري قال ثنا معاذ بن مسلم ثنا الهروي عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال لما نزلت (إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ) وضع صلى الله عليه وآله يده على صدره فقال أنا المنذر ولكل قوم هاد وأومأ بيده إلى منكب علي فقال أنت الهادي يا علي بك يهتدي المهتدون بعدي.

(٢٨) الدرّ المنثور: ٤، ٤٥، وقد أورد نصوصاً أُخرى في ذلك المجال تركناها للاختصار.

الأفراد، فكلّما ورد في التفاسير الشيعية من هذا الباب أي الجري والتطبيق، حتى يقف المسلمون على أمثل المصاديق وأوسطها.

إنّ النبيّ الأكرمﷺ هو الأُسوة والقدوة، فقد طبّقت الآية الماضية على فرد مثالي تعليماً للاَمّة، وقد اقتدت به الاَئمّة في هذا المضمار، وإليك بعض الأمثلة، قال سبحانه: ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾.

الآية الكريمة تندّد بالذين ينقضون العهد ويقطعون الصلة ويفسدون في الأرض، ولا يشكّ ذو مسكة أنّ الآية تتضمّن حكماً كلّياً عامّاً حيّاً إلى يوم القيامة، ولها عبر القرون آلاف المصاديق و الجزئيات غير أنّ أئمّة الشيعة يفسّرون قوله ﴿ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ ﴾ بقطع الصلة الواجبة في حقّ علي وعترته الطاهرة، وليس ذلك تفسيراً بمعنى حصر الآية في هذا الفرد، بل تطبيقاً للآية على الحقّ المهضوم عبر الأجيال، وقد قال سبحانه: ﴿ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾. قال سبحانه: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ مَّلِكِ .. ﴾ فقد فسّر بصراط الأنبياء كما فسّرت بالإمام أمير المؤمنين[٢٩] ولا شكّ أنّ كلّ ذلك تطبيق على المصداق الاجلى، وعلى ضوء ذلك يقدر القارئ الكريم الملمّ بالتفاسير الشيعيّة، على تمييز التفسير عن الجري والتطبيق، وعند ذلك يقف على قيمة النسبة المذكورة.

أما ماجاء في بطون كتب أهل السنّة والجماعة بخصوص تطبيق بعض الآيات بحق الصحابة فهي كثيرة، ونذكر هنا بعضها:

١. قال الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾.

حدثنا عبد الله بن كثير أبو صديف الآملي، قال حدثنا هاشم بن القاسم، قال حدثنا حمزة أبي المغيرة، عن عاصم، عن أبي العالية في قوله: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ قال هو رسول الله وصاحباه من بعده: أبو بكر وعمر، قال فذكرت ذلك للحسن، فقال: صدق أبو العالية

(٢٩) تفسير البرهان: ١، ١٨.

ونصح[٣٠]. ذكر الطبري أبا بكر وعمر باعتبارهما أحد مصاديق الآية.

٢. إن عمر رأى في يد جابر بن عبدالله درهماً فقال: ماهذا الدرهم؟.

فقال: أُريد أن اشتري لحماً لأهلي قرموا إليه.

فقال: أفكلما اشتهيتم شيئاً اشتريتموه؟!. أين تذهب عنكم هذه الآية: ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا ﴾[٣١] [سورة الأحقاف: ٢٠].

قال القاسمي: أن الآية وإن نزلت في أهل الأصنام؛ فإن لأهل الإسلام فيها نظر بالنسبة إليهم، ألا ترى أن عمر بن الخطاب، قال لبعض من توسع في الدنيا من أهل الإيمان: أين تذهب بكم هذه الآية ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا ﴾ [سورة الأحقاف: ٢٠] وكان هو يعتبر نفسه بها وإنما أنزلت في الكفار لقوله: ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ ﴾ الآية [٣٢].

فهذه الآية وإن نزلت في الكفار إلا أن عمر نسبها إلى نفسه وعلى بعض المسلمين عندما رأى انكبابهم على الدنيا وتعلقهم بها ولأنهم أصبحوا من مصاديقها وهذا معنى الجري.

٣. قال الطبري في تفسيره: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الانفال: ٢٨]، أنها نزلت في قتل عثمان[٣٣].

علماً أن الآية نزلت قبل مقتل عثمان وهو من التطبيق، فعده الطبري أحد مصاديق الخيانة.

٢. إن قاعدة الجري لا تكشف عن المراد الجدي:

أن هناك من ينكر على هذه القاعدة، وأنها لاتكشف عن المراد الواقعي للمتكلم وإنما اعتُمدت على أساس أنها غالباً ما تكون كاشفة عن المرادات الواقعية، فهي إذن وسيلةٌ ظنية، غايته إنَّها

(٣٠) الطبري، ١٤٠٨، ج١، ص٧٥.
(٣١) الألوسي، ١٤٠٥، ج٢٦، ص٢٣.
(٣٢) القاسمي، ١٤١٥، ج١، ص٥٣.
(٣٣) الطبري، ١٤٠٨، ج٦، ص٢٢٢.

معتَمدة لدى العقلاء، إذ لا سبيل عندهم غالباً للكشف عن مرادات المتكلِّم إلا الظهورات الجدِّية، وهذا هو ما صحَّح اعتمادها وسيلةً للتعرُّف على مرادات المتكلمين.

وهذا مايوجب التثبت والدراسة الوافية لخصوصيات المورد الذي يُراد تطبيق الآية عليه، فما لم يستوف التشخيص الموضوعي للمورد لا يكون الجري والتطبيق للآية عليه مما يصح التعويل عليه عقلائياً.

وبالتالي تكاد تنعدم الفائدة المرجوة من تلك القاعدة، إلا أن المستظهر من ذلك يورد لنا أن هناك فائدةً كبيرة من اعمال هذه القاعدة لأجل التبصير والهداية، وذلك لانَّ الجري اعتماداً على الظهور الجدِّي وانْ لم يكن تطابقه مع الواقع دائمياً إلا انَّه غالباً ما يكون مطابقاً للواقع.

وهذه الخصوصية الركيزة التي يعتمدها العقلاء في مقام التعاطي مع عموم الشؤون الحياتية والاجتماعية بل والثقافية.

فأخبار الثقاة المتثبتين مثلاً وإنْ لم تكن منتجة للقطع واليقين غالباً إلا انَّ ذلك لا يسلب عنها القيمة العلمية بعد أن كانت نتائجها مطابقة للواقع غالباً بنحو يكون اتِّفاق عدم المطابقة نادراً جداً، وهذه الندرة هي منشأ الإلغاء عقلائياً لاحتمال عدم المطابقة على أساس حساب الاحتمالات.

المبحث الثالث:

الروايات الدالة على الجري والانطباق

تمهيد:

قد تذهب بالبعض المذاهب فيظن ويتوهم في انتساب هذا الاصطلاح إلى السيد العلامة الطباطبائي وأنه من مختصَّاته رحمه الله كما جاء في تفسيره (الميزان)، وهو أمر لم يأت به من سبقه، وبالتالي فهو أمر بدعي مخالف تماماً لمنهج السلف الصَّالح من مفسِّري الإماميَّة، بل وزادوا في اتهامه أنه من المضعفات التي يتهالك عندها النص الوارد في حمل بعض الآيات على أهل البيت عليهم السلام أو أعدائهم.

وقليل من المراجعة والتأمل نجد أن هذا الأمر له وجود واضح وصريح في

كلمات بعض من تقدَّم على العلّامة أو عاصره فحسب، بل له جذورٌ أساسيَّةٌ في كلمات أهل بيت العصمة صلوات الله وسلامه عليهم.

المطلب الثاني:

النصوص الواردة عن المعصومين

فمنها:

١. ما رواه البرقي بإسناده إِلَى معاذ بن مسلم، في حديث له عن أبي عبد الله عليه السلام، ورد فيه: «... قال: القرآن نزل في أقوام، وهي تجري في النَّاس إِلَى يوم القيامة»[٣٤].

٢. ما رواه الصَّفار بإسناد صحيح إِلَى فضيل بن يسار، في حديثٍ عن أبي جعفرٍ، قال: «... منه ما قد مضى، ومنه ما لم يكن، يجري كما يجري الشَّمس والقمر»[٣٥].

٣. ما رواه النّعماني بإسناده إِلَى سماعة بن مهران، في حديث عن أبي عبد الله عليه السلام، جاء فيه: «للقرآن تأويلٌ يجري كما يجري الشَّمس والقمر، فإذا جاء تأويل شَيْءٍ منه وقع، فمنه ما قد جاء، ومنه ما لم يجيء»[٣٦].

٤. ما رواه العيّاشي بإسناده إِلَى أبي جعفر عليه السلام: «... ولو أَنَّ الآية إذا نزلت في قومٍ ثُمَّ مات أُولئك القوم ماتت الآية لما بقي من القرآن شيءٌ، ولكنَّ القرآن يجري أوَّله على آخره ما دامت السَّموات والأرض»[٣٧].

٥. وعنه أيضاً، قال أبو عبد الله عليه السلام: «إِنَّ القرآن حيٌّ لم يمت، وإنَّه يجري ما يجري اللَّيل والنَّهار، وكما تجري الشَّمس والقمر، ويجري على آخرنا كما يجري على أوَّلنا»[٣٨].

(٣٤) البرقي، أحمد بن مُحَمَّد، المحاسن ١: ٢٨٩، تصحيح وتعليق جلال الدِّين الحسيني، نشر دار الكتب الإسلامية، تهران.

(٣٥) الصَّفار، مُحَمَّد بن الحسن، بصائر الدَّرجات: ٢١٦، تصحيح وتعليق: ميرزا حسن كوجه باغي، مطبعة الأحمدي، تهران ١٤٠٤.

(٣٦) النّعماني، مُحَمَّد بن إبراهيم، كتاب الغيبة: ١٣٣، تحقيق: فارس حسُّون، الطَّبعة الأُولى ١٤٢٢، نشر أنوار الهدى.

(٣٧) العياشي مُحَمَّد بن مسعود، تفسير العياشي ١: ١٠، تحقيق: السَّيِّد هاشم الرَّسولي المحلاتي، المكتبة العلميَّة الإسلاميَّة، تهران.

(٣٨) المصدر نفسه: ٢: ٢٠٤.

هذه الأخبار نقلناها لأجل بيان أَنَّ هذا المصطلح بألفاظه متأثِّرٌ بما ورد عن أهل بيت النُّبوَّة صلوات الله عليهم، ولم نوردها لأجل الاستدلال على صِحَّة أصل النَّظريَّة؛ وذلك لاعتقادي بعقلائيَّة هذه النَّظريَّة التي تكون تلك الأخبار -في الحقيقة -بمثابة الإمضاء لها.

فإنَّ الإنسان من جهة تعلُّق وجوده بالطَّبيعة الجسمانيَّة، وقطونه المعجّل في الدُّنيا الماديَّة ألف من كُلِّ معنى مصداقه، فصار الإدراك بواسطة المصداق أسرع من تعقُّل المفاهيم الكُلِّيَّة، ومن هنا صار إعطاء الضَّابط بالمثال أوقع في النُّفوس من نفس تلقين الكُبرى. وقد شاعت هذه الطَّريقة عند علماء التَّربية -خصوصاً في مجال تعليم النَّاشئة -فأصبح إحضار المعاني الكُلِّيَّة عن طريق إحضار مصاديقها طريقةً متَّبعة[٣٩].

(٣٩) أنظر: نظريَّة الجري والتَّطبيق على ضوء تفسير الميزان المفهوم والثمرات/ الشَّيْخ معين دقيق، مجلة المنهاج العدد(٦٤)، ص(٣٠١-٣٢٣).

المطلب الأول:

مع المستعملين لهذا الاصطلاح

أمَّا الَّذين استفادوا من هذا الاصطلاح في فهم الآيات غير من أورد تلك الأخبار المتقدّمة في كتبه كالعيّاشي وعلي بن إبراهيم، فهم كثيرون، سواء في كتب التَّفسير أم في غيرها، وسواء عبَّروا بنفس لفظ الجري والتَّطبيق أم بما يرادفها من التَّعبيرات.

فمنهم: الشَّيْخ حسن الكركي الَّذي كان حيّاً إلَى سنة (٩٧٢هـ)، حيث قال بعد إيراده لخبر عن أبي عبد الله عليه السلام في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ نزلت في رحم آل مُحَمَّد عليهم السلام، وقد تكون في قرابتك، ثُمَّ قال: ولا تكوننَّ مِمَّن يقول للشَّيْءِ إنَّه في شَيْءٍ واحد: «قُلتُ لعلَّه عليه السلام يُشير بذلك إلَى أَنَّه لا عبرة بخصوص سبب النُّزول، وإنَّما العبرة بعموم اللَّفظ، وحينئذٍ لا يبعد الاستدلال بذلك على التَّرغيب في صلة مطلق القرابة حتَّى النَّائية بسبب الإيمان»[٤٠].

(٤٠) أطائب الكلم في بيان صلة الرَّحم: ٢٠،

فإنَّ هذا الكلام منه واضح الدّلالة على أَنَّه قد فهم من الخبر المذكور أَنَّ الآية يصحُّ جريها وتطبيقها على المصاديق المشتركة مع مورد النُّزول، وهذا عين ما يُراد من الجري والتَّطبيق.

ومنهم: الشَّيْخ ملّا محسن المعروف بالفيض الكاشاني (١٠٠٧ -١٠٩١)، قال في ديباجة تفسيره في سياق المؤاخذة على التَّفاسير الرَّائجة: (ومنه ما يشتمل على ما يوهم عليه التَّناقض والتَّضاد؛ لتخصيص المعنى تارةً ببعض الأفراد كأَنَّه هو المراد، وتارةً بفردٍ آخر كأَنَّ غيره لا يُراد، من غير تعرُّضٍ للجمعِ والتَّوفيق، ولا إتيانٍ بما هو التَّحقيق. وجلُّه يشتمل على ما يوهم اختصاص آيات الرَّحمة بأشخاصٍ بأعيانهم، كأَنَّها لا يجاوزهم إِلَى الغير، واختصاص آيات العذاب بأشخاصٍ أُخر كأَنَّهم خُصُّوا بالبعد عن الخير من غير تعرُّضٍ منهم لبيان المراد، وأنْ ليس المقصود بهما خصوص الآحاد والأفراد، كما يعرفه البصير في الدِّين والخبير بأسرار كلام المعصومين، كيف!. ولو كان ذلك كذلك لكان القرآن قليل الفائدة، يسير الجدوى والعائدة، حاشاه عن ذلك، بل إنَّما ورد ذلك على سبيل المثال؛ لإزاحة الخفاء، أو ذكر الفرد الأكمل والأخفى، أو المنزل فيه، أو للإشارة إِلَى أحد بطون معانيه)[٤١].

ثُمَّ إِنَّه في تعليقته على الكتاب ذكر مثالاً لما يوهم التَّناقض والتَّضادّ يدلُّنا بوضوحٍ على أَنَّه يلتزم بمقولة الجري والتَّطبيق؛ حيث قال فيها: «وذلك كما ورد في قول الله عزّ وجل: الذين يؤمنون بالغيب، تارةً بأَنَّ المراد بالغيب التَّوحيد، وأُخرى أَنَّ المراد به الأنبياء الماضون، وأُخرى أَنَّ المراد به القيامة، وأُخرى أَنَّ المراد به القائم عليه السلام، وأُخرى أَنَّ المراد به الرَّجعة، إِلَى غير ذلك. وهذه الأخبار توهم التَّناقض، وليست بمتناقضة؛ لأَنَّ المراد به الجميع دائماً، خرجت على ما

تحقيق: أحمد الحسيني، الطَّبعة الأُولى ١٣٩٤، نشر مكتبة المرعشي العامّة.

(٤١) تفسير الصَّافي ١: ١٢، نشر دار المرتضى، الطَّبعة الأُولى، تصحيح وتقديم الشَّيْخ حسن الأعلمي.

اقتضاه الحال، وارتضاه السُّؤال»[٤٢].

ومنهم: الشَّيْخ مرتضى الأنصاري المعروف بالشَّيخ الأعظم (١٢١٤ - ١٢٨١)، قال بعد ذكره لروايةٍ عن النَّبيِّ طبَّقها على زمانه: «وكأنَّ كلامه ﷺ كالكتاب العزيز -واردٌ في موردٍ وجارٍ في نظيره»[٤٣].

فالكتاب العزيز بنظره الشَّريف لا يختص بالمورد الَّذي يرد فيه، وهو ما يُسمَّى بشأن النُّزول، وإنَّما له قابليَّة الانطباق على المصاديق والموارد المتجدِّدة على مرِّ الدُّهور، كما تقدَّم استفادة ذلك من بعض النُّصوص الواردة عن أهل بيت العصمة صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

وقال في كتاب البيع في مقام نقله عن العلامة في التّذكرة أنَّ أهل اللُّغة فسّروا بيع الغرر ببيع السَّمك في الماء والطّير في الهواء ما لفظه: «ومراده من التّفسير: التَّوضيح بالمثال»[٤٤].

ومنهم: ميرزا مُحَمَّد تقي الإصفهاني المتوفّى سنة (١٣٤٨هـ) أي: قبل صدور الجزء الأوَّل من تفسير الميزان بسبع وعشرين سنة (٣٨)، قال في سياق الحديث عن آية المودّة: «وقد تحصَّل من هذه المقدّمة أَنَّ القربة هم ذُرِّية النَّبيِّ ﷺ وقد ورد في بعض رواياتنا ذلك أيضاً، وفي بعضها أَنَّ المراد بالقربى الأئمَّة عليهم السلام، ويمكن الجمع بينهما بوجهين: أحدهما: أَنَّ ذكر الأئمّة من باب ذكر المصداق الكامل، كما ورد نظيره في كثيرٍ من التَّفاسير»[٤٥] فإنَّه رحمه الله وإنْ لم ينصّ على لفظ الجري والتَّطبيق، إلَّا أنَّه ذكر عين معناه مدَّعياً ورود نظيره في كثيرٍ من التَّفاسير.

ومنهم: الشَّيْخ مُحَمَّد جواد البلاغي (١٢٨٢ -١٣٥٢)؛ فإنَّه بعد أنْ نقل عن صاحب مجمع البيان روايةً بحمل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) كتاب المكاسب ١: ٣١٢، نشر المؤتمر العالمي للذِّكرى المئويَّة الثَّانية لميلاد الشَّيْخ الأنصاري، الطَّبعة الأُولى ١٤١٥، قم.

(٤٤) المصدر نفسه ٤: ١٧٨.

(٤٥) حيث صدر الجزء الأوَّل منه في عام ١٣٧٥.

فَتِيلًا ﴾ [سورة النساء: ٤٩] (على اليهود والنَّصارى؛ لقولهم: (نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ)، قال: «ولم أجد للرِّواية أثراً، وعليها فالتَّفسير بذلك من باب الانطباق وبعض المصاديق[٤٦]».

ومنهم: السَّيِّد أبو القاسم الخوئي﵀ (١٣١٧ -١٤١٣)، فإنَّه وإنْ كانت وفاته بعد وفاة العلّامة الطَّباطبائي بمدَّةٍ، إلَّا أَنَّ ولادته قبل ولادة العلّامة بثلاث سنوات.

قال في مقام الجواب عن دعوى اختصاص آية الأكل بالباطل بأموال اليتامى والوديعة والمال المتنازع فيه: «نعم، قد فُسِّرت الآية الشَّريفة بكُلِّ واحدٍ من الأُمور المذكورة، إلَّا أَنَّ هذه التَّفاسير من قبيل بيان المصداق، والقرآن لا يختصُّ بطائفةٍ، ولا مصداق، بل يجري كجري الشَّمس والقمر، كما دلَّت عليه جملةٌ من الرِّوايات»[٤٧].

ومنهم: معاصره السَّيِّد عبد الأعلى السَّبزواري، حيث قال في سياق الحديث عن المغضوب عليهم والضَّالِّين: «فتفسير الأوَّل باليهود، والثَّاني بالنَّصارى من باب التَّطبيق لا التَّخصيص»[٤٨] وليس استعماله لهذا الاصطلاح منحصرٌ بهذا المورد، بل استفاد منه في تفسيره عشرات المرَّات.

وقد شاع هذا الاصطلاح في عصرنا كثيراً، فأورده جملةً ممَّن كتب في التَّفسير في كتبه، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: بدائع الكلام في تفسير آيات الأحكام، تفسير من وحي القرآن، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، الفرقان في تفسير القرآن بالقرآن.

الخاتمة:

إذن فالقرآن بمجموعه له ظاهر وباطن، والسورة بمجموعها لها ظاهر وباطن، والآية بتمامها لها ظاهر وباطن، والجملة الواحدة في الآية -إن تألّفت

(٤٦) مكيال المكارم في فوائد الدُّعاء للقائم﵇. ج ١: ٣٤١، تحقيق علي عاشور، الطَّبعة الأُولى ١٤٢١، نشر مؤسسة الأعلمي، بيروت.

(٤٧) آلاء الرَّحمن في تفسير القرآن ٢: ١٣٨، نشر بنياد بعثت، الطَّبعة الأُولى ١٤٢٠، قم.

(٤٨) مصباح الفقاهة ١: ٤١٦، نشر مكتبة الدَّاوري، الطَّبعة الأُولى، قم.

الآية من أكثر من جملة -لها ظاهر وباطن، والكلمة في الآية لها ظاهر وباطن أيضاً. بل إنّ كلّ كلمة أو جملة أو آية أو سورة- إذا ما لوحظت بنظرة استقلاليّة -فإنّ لها ظاهراً وباطناً، وإذا ما لوحظت بنظرة مزجيّة (أي بلحاظ ما قبلها وما بعدها) فإنّ لها ظاهراً وباطناً آخرين وهكذا.

وربما في ضوء هذه الاحتمالات الكثيرة المتداخلة قد عُبّر في بعض النصوص أنّ للقرآن بطناً وللبطن بطن إلى سبعة أبطن، بل إلى سبعين بطناً، بل إلى سبعين ألف بطن[٤٩].

وهذا الترقّي في زيادة عدد البطون يستشفّ منه اختلاف المستويات المعرفيّة للسائلين أو المخاطبين بذلك، لأنّهم عليهم السلام أُمروا أن يكلّموا الناس على قدر عقولهم، وطبقاً لذلك فإنّه لا غضاضة في إطلاق عدد البطون للقرآن، فلو قدّر أن يكون السائل أو المخاطب مستودعاً لإطلاق العدد، لقيل له: لا عدّ لبطونه. ويؤيّد ذلك بل يدلّ عليه أنّ مرجعيّة القرآن الكريم إلى أسماء الله الحسنى، والسير في الأسماء الإلهيّة -الذي هو مقتضى السفر الثاني وهو من الحقّ إلى الحقّ -لا حدّ له ولا نهاية[٥٠].

وفي ضوء ذلك يتّضح لنا جيّداً مضمون روايات كثيرة أشارت إلى هذا المعنى:

١. عن عليّ أمير المؤمنين عليه السلام قال: «لو شئت لأوقرت سبعين بعيراً من تفسير فاتحة الكتاب»[٥١] فلو كان لسورة الفاتحة وجه واحد وهو الظاهر، فهل يحتاج هذا الأمر إلى سبعين بعيراً لحمل ما يمليه عليّ عليه السلام!. وقد عبر عليه السلام بكلمة «أوقرت» إشارة إلى ثقل الحمل الذي سينوء بحمله سبعون بعيراً.

(٤٩) انظر نصّ النصوص، للسيّد حيدر الآملي، انتشارات طوس، الطبعة الرابعة: ص٧٢؛ جامع الأسرار ومنبع الأنوار، الآملي: ص١٠٤، ٥٣٠، ٦١٠.

(٥٠) ينظر من الخلق إلى الحقّ، رحلات السالك في أسفاره الأربعة، من أبحاث السيّد كمال الحيدري، بقلم: طلال الحسن، الطبعة الأُولى، ١٤٢٦هـ، دار فراقد للطباعة والنشر: ص١١٥ -١٢٩.

(٥١) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار: كتاب القرآن، باب أنّ للقرآن ظهراً وبطناً، الحديث ٨٢، ج٩٢ ص١٠٣.

- وعن جابر قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن شيء في تفسير القرآن، فأجابني، ثمّ سألته ثانياً فأجابني بجواب آخر، فقلت: جُعلت فداك، كنت أجبت في هذه المسألة بجواب آخر غير هذا قبل اليوم؟.

فقال عليه السلام: «يا جابر إنّ للقرآن بطناً، وللبطن بطن، وله ظهر وللظهر، ظهر، يا جابر ليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن»[٥٢].

وفي هذا النصّ نكتتان:

أمّا الأُولى: فهي تأييده لوجود بطون للكتاب، كما هو واضح في أخذ جابر لأكثر من جواب.

وأمّا الثانية: وهي المقصودة في المقام، فهي كون التفسير أبعد ما يكون من عقول الرجال، وما ذلك إلاّ لتداخل الوجوه وتعدّد الظهور والبطون.

جديرٌ بالذِّكر أنّه بقدر تعدّد الباطن سوف يتعدّد الظاهر، فإنّ الباطن الأوّل هو باطن بلحاظ الظاهر الأوّل، وهو ظاهر ثانٍ بلحاظ الباطن الثاني، وإلاّ فإنّ لكلّ باطن ظاهراً، ولذا فظاهر الباطن اللاحق هو باطن ظاهر سابق وهكذا. وبهذا يكون الظهر والبطن أمرين نسبيّين، فكلّ ظهر بطن بالنسبة إلى ظهره وبالعكس.

ولا ريب في أنّ الإنسان مخاطب بما هو إنسان بجميع الخطابات القرآنيّة وبمختلف مراتبها ومنازلها، ولكن كلٌّ بحسبه، وحيث إنّ كلّ مرتبة توجب على صاحبها السير نحو المرتبة الأعلى منها طبقاً لمقتضى السير المعرفي، لذا ورد «اقرأ وارقأ»[٥٣] والذي يمكن تسميته في المقام بالسير القرآني في قبال السير الأنفسي والسير الآفاقي -كما عرفت.

فإذا ما تقاعس الإنسان عن إدامة السير المعرفي القرآني، فإنّه سوف يكون مشمولاً لقول الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله القرآني-أيّاً كانت مرتبة التقاعس -وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾.

(٥٢) تفسير العيّاشي، مصدر سابق: ح ٨: ج١ ص٨٧.

(٥٣) بحار الأنوار: باب ٨ (أنّ للقرآن ظهراً وبطناً)، الحديث ٣٧، ج٨٩ ص٩١.